

أهمية التنوع الإقتصادي كإستراتيجية للتقليل من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية

أ.د يوسفات علي¹

ط د/النعماوي أمينة²

ط د/بابا أحمد عبد المجيد³

Abstract:

This study aims to display the role of economic diversification as a mechanism to reduce dependence on the oil sector in the income states. Despite of damages resulting from dependence on oil as a single source of revenues, which make the economy hostage to price fluctuations. Many oil countries directed towards diversification of economic structures, especially Saudi Arabia since 1970 when the first development plan focused on the need for the economic base diversification. Then, to follow the efforts within the all five-years development plans through several mechanisms that are in line with the requirements of economic conditions. Until 2016 Kingdom of Saudi Arabia announced Vision 2030, which strengthened the statues of the Saudi's economy.

Keywords: Economic Diversification, Saudi Arabia's economy, Strategy of the Kingdom of Saudi Arabia

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التنوع الإقتصادي كآلية للحد من التبعية للقطاع النفطي في الدول الريعية، بالنظر للأضرار الناشئة عن الإعتماد على النفط كمورد وحيد للإيرادات مما يجعل الإقتصاد رهينة تقلبات أسعاره، لذا لجأت العديد من الدول النفطية إلى التوجه نحو تنوع الهياكل الإقتصادية من بينها المملكة العربية السعودية وذلك منذ سنة 1970 حيث نصت الخطة التنموية الأولى على ضرورة تنوع القاعدة الإقتصادية، لتتوالى الجهود بعدها ضمن كل خطط التنمية الخماسية من خلال آليات عديدة تتماشى ومتطلبات الأوضاع الإقتصادية، إلى غاية سنة 2016 بإعلان المملكة العربية السعودية عن "رؤية 2030" التي عززت من مكانة الإقتصاد السعودي. الكلمات المفتاحية: التنوع الإقتصادي، الإقتصاد السعودي. إستراتيجية المملكة العربية السعودية.

مقدمة:

يعتبر النفط من أهم الموارد الطبيعية إذ يعد المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي بمختلف أشكاله، بحيث تزايد الإعتماد عليه واتسعت أسواقه، وتنافست الدول فيما بينها لإكتشاف حقول نفطية جديدة، إلا أنه من الموارد الناضبة التي سرعان ما تنفذ بفعل الإستخراج المتكرر، كما تشهد أسعاره تقلبات حادة متأثرة بمختلف العوامل الإقتصادية الطبيعية والسياسية مما يشكل خطر على الدول الريعية التي تعتمد على إنتاج وتصدير النفط كمورد وحيد للإقتصاد، ونتيجة للإعتماد الكبير للدول العربية على عائدات النفط أصبح من الضروري تبني سياسات تنوع مصادر الدخل القومي في هذه الإقتصادات، وتطوير القاعدة الإقتصادية بالإعتماد على مختلف

1 أستاذ التعليم العالي - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار dr.yousfatali@gmail.com

2 طالبة دكتوراه - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار naamamina63@gmail.com

3 طالب دكتوراه - كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار abdelmadjid252@yahoo.fr

الإمكانيات والموارد المتوفرة، لمواجهة تقلبات أسعار النفط التي تنعكس أثارها على المؤشرات الاقتصادية، وفي هذا الشأن طبقت العديد من الدول العربية مجموعة من السياسات لفتح المجال للقطاعات الاقتصادية الأخرى للمساهمة في الناتج المحلي.

فالمملكة العربية السعودية شأنها شأن كل البلدان الريعية تواجه تحدي التبعية للقطاع النفطي لذا لجأت إلى تنويع القاعدة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد للحكومة، حيث ركزت على ذلك خطط التنمية المتعاقبة ضمن أهدافها بغية الوصول إلى نمو إقتصادي مستديم بعيدا عن الارتباط بالنفط كمورد وحيد.

وعليه ومن خلال ماتقدم نحاول في ورقتنا البحثية هذه الإجابة على الإشكالية التالية: ماهي الإجراءات التي إتخذتها المملكة العربية السعودية في سبيل تحقيق التنويع إقتصادي؟ وكيف يمكن للجزائر الإستفادة من تجربة المملكة العربية السعودية؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث إلى محورين:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

المحور الثاني: التنويع الإقتصادي في الدول العربية (تجربة المملكة العربية السعودية)

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي:

تعدد تعاريف التنويع الإقتصادي نذكر منها:

- عرف المعهد العربي للتخطيط التنويع الإقتصادي على أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطرة الاقتصادية ورفع القيمة المضافة وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات وأسواق متنوعة أو جديدة، عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر يمكن أن يشار إلى التنويع الإقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.¹

- يعرف التنويع الإقتصادي على أنه تنويع مصادر الدخل، عن طريق تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على التكامل المدروس بين القطاعات والأنشطة المختلفة.²

في البلدان النفطية يتم غالبا حصر مفهوم التنويع الإقتصادي في تنويع الصادرات بدل الصادرات النفطية؛ الأمر الذي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي، ولا إلى زيادة الإنتاج للسوق المحلي، إذ يجب

¹ المعهد العربي للتخطيط، مفهوم ومحددات التنويع الاقتصادي، الكويت، 2014، ص 05.

² مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، حزيران 2008، ص: 33.

أن يكون شاملا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق رفاهية أفراد المجتمع بأن يشمل تحسين الخدمات الأساسية كالبنية التحتية والتعليم لتحسين مستوى الإنتاجية.¹

ثانيا: مبررات تبني سياسة التنوع الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي:

يرى الباحثين أن التنوع الاقتصادي يؤدي إلى النمو الاقتصادي للأسباب التالية:²

➤ زيادة رأس المال البشري والتطوير المالي: حيث يسهم التنوع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري من ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

➤ تقليل المخاطر الإستثمارية: فتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من القطاعات الاقتصادية يقلل من المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منها، ومنه فالتنوع الاقتصادي يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الفرص الإستثمارية؛

➤ تخفيض المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي: حيث يعمل التنوع الاقتصادي على تحقيق عدة مزايا من خلال تقليص مخاطر إعتداد الاقتصاد على منتج واحد أو عدد محدود وقليل من المنتجات؛ أي أن الاقتصاد يتعرض للخطر عندما يتخصص في قطاعات ذات درجة عالية من التقلبات أوفي حالة ما إذا كانت التركيبة القطاعية عالية التركيز على منتج واحد أو قطاع واحد؛

➤ تحقيق التنمية المستدامة: فعدم تمكن البلدان النامية من الوصول إلى تنمية مستدامة مرتبط بضعف التنوع الاقتصادي من خلال الإعتداد على إنتاج وتصدير منتج واحد، مما يعرض هذه الدول لصدمات كلية شديدة وإرتفاع حدة التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، وعليه فإن إرتفاع درجة التنوع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل إلى إستقرار معدلات النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: أهداف التنوع الاقتصادي:

تهدف البلدان من تبني سياسة التنوع الاقتصادي إلى تحقيق هدف أساسي وهو تخفيض الإعتداد على قطاع البترول وعائداته؛ عن طريق تطوير إقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، وفي الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.³

إضافة إلى تحقيق الأهداف التالية:

¹ ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنوع الإقتصاد، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد5، جامعة قسنطينة2008، 2، ص:26.

² داودي محمد، التنوع الاقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، العدد3، المركز الجامعي تندوف، 2016، ص ص: 56، 57.

³ عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد31، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص:57.

• حماية اقتصاد البلد من الصدمات الخارجية:

تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط كسلعة رئيسية؛ إذ يعد سلعة عالمية تحدد أسعارها وفقا لآلية العرض والطلب ولعوامل سياسية وطبيعية، وغالبا ما يكون تحديد سعر النفط خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية، كما تتميز أسواق النفط بعدم الاستقرار في الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى تعرض الإقتصادات الريعية للأزمات المتكررة.¹

• تنمية وتطوير القطاعات غير النفطية:

نتيجة التقلبات التي حدثت في أسعار النفط رغبت العديد من الدول في إنتهاج سياسة التنويع الإقتصادي من خلال إتخاذ عدة إجراءات؛ تستهدف تنويع إقتصاداتها وذلك من خلال تشجيع قطاعات إقتصادية أخرى كالزراعة والصناعة والخدمات من أجل رفع مستوى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تراجع نسبة الإعتماد على النفط، حيث سعت العديد من البلدان المصدرة للنفط إلى تطوير القطاع الزراعي لتجعه قطاعا فاعلا في الإقتصاد الوطني، أما القطاع الصناعي الذي يعد من القطاعات الرائدة في عملية التنمية الإقتصادية يحظى بإهتمام كبير في البلدان النامية وينهض بالدور الفعال في خلق التشابك بين مختلف القطاعات من خلال بناء جميع فروع الإقتصاد القومي وإقامة قاعدة إقتصادية متينة للبلد.²

• تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي:

تهدف الكثير من دول العالم لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص، كونه يسهم في توظيف المزيد من العمالة كما له القدرة على خلق قاعدة إقتصادية تسهم في تنويع مصادر الثروة، وباتت معظم الدول تدرك أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تسير عملية التنمية كونه المحرك الرئيس للنمو الإقتصادي.³

رابعا: آليات نجاح سياسة التنويع الإقتصادي:

من أجل تفعيل سياسة التنويع الإقتصادي لابد من توفر المتطلبات التالية:⁴

➤ **تفعيل دور القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الإستمرارية، ما يجعله في بحث دائم ومستمر على كفاءات وتقنيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة حتى يرقى لمستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء.

¹ غلاب فاتح وآخرون ، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الإقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك)، مجلة إقتصادالمال والأعمال، العدد1، المركز الجامعي ميلة، مارس 2017، ص:82.

² المرجع نفسه، ص:84.

³ غلاب فاتح وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص:84.

⁴ لومايزية عفاف، التنويع الإقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، على الرابط:

<https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>، تاريخ الإطلاع: 2018/02/28.

➤ **برامج الإصلاح الاقتصادي:** تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع الاقتصادي، ذلك أن استمرار تبني وانتهاج هذه البرامج سواء على الصعيد المالي، النقدي والتجارة الخارجية كلها آليات من شأنها دفع عملية التنويع الاقتصادي.

➤ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعتبر هذا الأخير من أهم آليات التنويع الاقتصادي، حيث أنه وفي ظل الظروف الاقتصادية الحالية أصبحت العديد من الدول - وبالأخص الدول النامية- في حاجة ماسة إلى الإستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر والمتمثل في القروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، وهكذا فإنه في ظل تصاعد المديونية وتضخم تكاليف الإستدانة الخارجية، فإن مصادر التمويل المتاحة تنحصر في العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

➤ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية من أنجح آليات التنويع الاقتصادي، من خلال ما تقدمه للسوق المحلي والخارجي من منتجات، الأمر الذي يحد من اللجوء للاستيراد فضلا عن إنعاش الصادرات.

➤ **التوجه الفعال لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة:** بحيث يعتمد الاقتصاد الجديد على الطاقة الشمسية التي لا تنضب، وعلى المصادر المتجددة التي تنتج عن التحولات الطبيعية لهذا المصدر الطاقوي.

خامسا: أنماط التنويع الاقتصادي: نميز بين نوعين من التنويع الاقتصادي وهما:

أ) تنويع الهيكل الإنتاجي:

ينطبق بشكل خاص على الإقتصادات القائمة على إنتاج وتصدير المواد الأولية بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، مما يمكن أن يساعد في الحد من الإعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، فالتنويع الإنتاجي يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، بالتالي التنمية بمعناه الأكثر شمولية.¹

ب) تنويع الأسواق:

إذ أن الإعتماد على سوق واحد أو عدد قليل من الأسواق ينتج عنه إنخفاض في الطلب، فمن خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة يحقق الإقتصاد وفورات تمكن الإقتصاد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، كما يقلل تنويع الأسواق من التعرض للصدمات الخارجية، وعلاوة على ذلك يدل التصدير إلى أكثر من بلد على قدرة البلد على المنافسة الدولية.²

¹ موسى باهي، كمال رواينية، التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد5، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016، ص: 136.

² المرجع نفسه، ص: 136.

وعليه فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعاً أفضل من الهيكل الذي يعتمد على عدد قليل من السلع خاصة السلع الأولية، والإعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير أفضل من التركيز على القليل بالنظر إلى المكاسب التنموية المحققة من ذلك بالرغم من كونها مكلفة ومحفوفة بالمخاطر.¹

المحور الثاني: التنوع الإقتصادي في الدول العربية (تجربة المملكة العربية السعودية)

أولاً: واقع سياسة التنوع الإقتصادي في الدول العربية:

إدراكاً من الدول العربية لأهمية تنوع هياكلها الاقتصادية تنبّت ومنذ ستينيات القرن الماضي سياسات لتنوع هياكلها الاقتصادية، سعت من خلالها إلى الاستفادة من الفوائض المالية المحققة من تصدير النفط في تأسيس صناديق سيادية للثروة؛ للاستثمار في تنوع الهياكل الاقتصادية وحفز مستويات النشاط في القطاعات غير الهيدروكربونية - غير النفطية -، وفي دعم مستويات البنية الأساسية وذلك بهدف توفير البيئة الممكنة والمشجعة لنشاط القطاع الخاص، كما عملت الدول العربية النفطية وغير النفطية كذلك على ترشيد دور القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي، وركزت بعض البلدان على قصر دور الدولة في توفير الخدمات الأساسية، ولا تعتبر إصلاحات تنوع الهياكل الاقتصادية حديثة العهد في الدول العربية، إلا أن التركيز عليها تعمق بشكل كبير في أعقاب التراجع الكبير المسجل في الأسعار العالمية للنفط بداية من النصف الثاني من عام 2014 حيث فقدت خلال الفترة (2016 - 2014) نحو 58% من قيمتها.²

فخلال فترة الثمانينيات والتسعينيات كان التركيز على سياسات التنوع من منطلق تقليل مستوى التقلبات التي تتعرض لها الدول العربية النفطية جراء التقلبات في أسعار النفط والتي أدت في بعض السنوات إلى ارتفاع في مستويات الدين العام.³

أما خلال الحقبة الأولى من الألفية فقد جاءت سياسات التنوع الاقتصادي في سياق الإصلاحات الاقتصادية التي استهدفت تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز مستويات التنمية البشرية، من خلال تبني رؤى وخطط واستراتيجيات وطنية تتضمن برامج تنفيذية موضوعية لتحقيق إنجاز ملموس على صعيد التنوع الاقتصادي، مع الحرص على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط، والأمثلة على ذلك كثيرة من بينها برنامج "تنفيذ" في سلطنة عمان، "رؤية 2035" لدولة الكويت، "رؤية 2030" في المملكة العربية السعودية.⁴

ثانياً: تجربة المملكة العربية السعودية في مجال التنوع الإقتصادي:

1.2: نظرة عامة حول الإقتصاد السعودي:

يعتمد أداء الإقتصاد السعودي على إستخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد أسعار النفط وعائداته عماد الموازنة العامة، ومحرك النشاط والنمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، فعندما ترتفع

¹ موسى باهي، كمال رواينية، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

² محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018، ص: 41.

³ المرجع نفسه، ص: 43.

⁴ المرجع نفسه، ص: 52.

أسعار النفط العالمية، تزداد الإيرادات الحكومية ومن ثم ترتفع نفقات الدولة، وينتفش الإقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ويحدث العكس في حالة إنخفاض أسعار النفط.¹

وتعتبر السعودية من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين (G20)* ، وتحتل مركزا إستراتيجيا كأحد المصادر الرئيسية لإحتياجات النفط الخام وصادراته في العالم، ومع وفرة ثروة النفط وإسهامات الخبراء والقوى العاملة الأجنبية منذ أوائل السبعينات، حققت السعودية نموًا إقتصاديًا كبيرًا، توفير فرص التشغيل، إقامة البنية الأساسية الإقتصادية، إقامة الصناعات البتروكيميائية وتوفير الخدمات التعليمية والإجتماعية العامة، لكنها لا تزال تواجه تحدي الإعتماد على صادرات النفط الخام إلا أن إمكانيات الإقتصاد السعودي تسمح له بتقليل الإعتماد على الربيع النفطي؛ إذا كان تحديد أسبقيات الإستثمار العام بطريقة صحيحة واختيار المشاريع وتنفيذها يتم بكفاءة.²

2.2: التنوع الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ضمن خطط التنمية:

يعد التنوع الإقتصادي من الأهداف الإستراتيجية في الخطط التنموية للمملكة منذ إنطلاقها في عام 1970، فقد نصت خطة التنمية الأولى ضمن أهدافها العامة على تنوع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الإعتماد على النفط عن طريق زيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.³ ركزنا في ورقتنا البحثية هذه على سياسة التنوع الإقتصادي في المملكة العربية السعودية ضمن خطة التنمية التاسعة وخطة التنمية العاشرة، "رؤية 2030".

1.2.2: خطة التنمية التاسعة (2010 - 2014):

تضمنت خطة التنمية التاسعة ضمن بندها السابع هدف تنوع القاعدة الإقتصادية أفقيا ورأسيا، وتوسيع الطاقات الإستيعابية والإنتاجية، وتعزيز قدرته التنافسية وتعظيم العائد من ميزاته النسبية من خلال آلية تكثيف جهود تنوع القاعدة الإنتاجية في المجالات التالية:

- الصناعات التي تعتمد على إستغلال الميزات النسبية وتحويلها إلى ميزات تنافسية مثل البتروكيماويات والصناعات كثيفة الإستخدام للطاقة؛
- الصناعات عالية التقنية وكثيفة رأس المال منها الصناعات التعدينية والدوائية، والتي تسهم بفاعلية في عملية التحول نحو إقتصاد قائم على المعرفة؛
- صناعة السلع الرأسمالية مثل صناعة المنتجات المعدنية، الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية؛

¹ ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد2، جامعة الكويت، ماي 2011، ص:204.

* تضم هذه المجموعة الدول التالية: السعودية، الصين، كندا، إيطاليا، أندونيسيا، الهند، الإتحاد الأوروبي، ألمانيا، بريطانيا، البرازيل، الأرجنتين، أستراليا، اليابان، جنوب إفريقيا، فرنسا، تركيا، و م أ، روسيا، المكسيك، كوريا.

² صبري زاير السعدي، معايير التنوع الإقتصادي الهيكلي في إقتصادات الربيع النفطي: حالة السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد464، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2017، ص: 43-46.

³ ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 204.

- تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهمية دورها في تنويع القاعدة الإقتصادية، وتوفير فرص العمل؛
- الصناعات التحويلية المتجهة للتصدير؛
- نشاط السياحة؛
- الزراعة العصرية التي تركز على المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستخدم تقنيات لترشيد استخدام المياه.

2.2.2: خطة التنمية العاشرة (2015 - 2019):

تولي خطة التنمية العاشرة أهمية بالغة للتنويع الإقتصادي من خلال توفير بيئة محفزة وداعمة له، عبر أنظمة وتشريعات تكفل تحقيقه، وإستراتيجية تعزز ماتم تنفيذه في الخطط السابقة،¹ وذلك من خلال إنتهاج السياسات التالية:²

- رفع معدلات إستثمار الثروات المعدنية وتنويع أنشطتها، وتشجيع التوسع في إنتاج المواد الخام التعدينية ومعالجتها وتصنيعها محليا؛
- الإستثمار في مشروعات تنويع مصادر الطاقة؛
- تحفيز الشركات الإستراتيجية الأجنبية والمحلية لتنفيذ مشروعات إستثمارية تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية؛
- تطوير الأنشطة الإنتاجية والخدمية ذات الروابط القوية مع النفط والغاز ؛
- تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة مساهمتها في إجمالي قيمة الصادرات؛
- تطوير قطاع الخدمات وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز على الخدمات المالية والسياحية، وخدمات الإتصالات وتقنية المعلومات والخدمات الهندسية؛
- توسيع الطاقة الإنتاجية للقطاع الصناعي خاصة في المجالات التي تتضمنها الإستراتيجية الوطنية للصناعة؛
- تنويع الأنشطة الإقتصادية في الأنشطة غير النفطية مع التركيز على الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والميزات التنافسية الواعدة؛
- الإستفادة من الميزات النسبية للمناطق في تعزيز التنويع المكاني للأنشطة الإقتصادية، مع التوسع في إنشاء مناطق صناعية وحاضنات الأعمال والتقنية لتحسين إستغلال تلك الميزات؛
- تنمية الإنتاج الزراعي ذي الإستهلاك المحدود للمياه وتنمية نشاط صيد الأسماك.

أهم ما تستهدف المملكة تحقيقه من خلال سياسة التنويع الإقتصادي خلال الفترة (2014-2019) مايلي:¹

¹ وزارة التخطيط والإقتصاد، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، المملكة العربية السعودية، ص: 34.

² المرجع نفسه، ص: 35.

○ زيادة إجمالي القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بمعدل سنوي متوسط قدره 7.9% لترتفع حصتها من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 من نحو 59.7% عام 2014 إلى نحو 66% عام 2019؛

○ نمو قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر بمعدل يبلغ 6.8% في المتوسط خلال خطة التنمية العاشرة؛
○ نمو قطاع الصناعات التحويلية الأخرى بمعدل يبلغ 8% في المتوسط سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة؛

○ تحقيق الصادرات السلعية غير النفطية معدل نمو سنوي قدره 8.9% سنوياً خلال خطة التنمية العاشرة؛
○ زيادة الإيرادات العامة غير النفطية بمعدل سنوي مقداره 11.15% خلال خطة التنمية العاشرة،
○ زيادة حصة القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 من نحو 45.7% عام 2014 إلى نحو 51.5% عام 2014؛

○ الإستمرار في زيادة تمويل قطاع البحث والتطوير والإبتكار وفق ما أقرته السياسة الوطنية للعلوم والتقنية للوصول إلى مستوى 2% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025.

3.2: سياسة التنويع الإقتصادي ضمن "رؤية 2030":

نصت "رؤية 2030" على أن تنويع الإقتصاد السعودي يعد من أهم مقومات إستدامته رغم أن النفط والغاز يمثلان دعامة أساسية للإقتصاد السعودي، تضمنت ضمن بنودها في مجال تنويع الإقتصاد السعودي مايلي.²

- رفع نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي بين 20% إلى 35% حيث تمثل نسبة ضئيلة تقدر ب 5% وذلك من خلال مراجعة الأنظمة واللوائح وإزالة العوائق، تسهيل الحصول على التمويل ومساعدة الشباب والمبدعين في تسويق أفكارهم ومنتجاتهم والسعي إلى إنشاء المزيد من حاضنات الأعمال، من خلال دعم التسويق الإلكتروني؛
- زيادة فاعلية صندوق الإستثمارات العامة* برفع قيمة أصوله من 600 مليار إلى مايزيد عن 7 تريليون ريال سعودي وتحسين عوائد إستثماراته بإعطائه دور كبير في تنويع الإقتصاد السعودي، حيث سيكون محركاً فعالاً لإطلاق بعض القطاعات الإستراتيجية التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة؛
- دعم القطاعات الواعدة لتكون دعامة للإقتصاد، منها قطاع التصنيع من خلال توطيد قطاعات الطاقة المتجددة والمعدات الصناعية، قطاع السياحة والترفيه من خلال تطوير مواقع السياحة وفق أعلى المعايير العالمية، وتسهيل إجراءات إصدار التأشيرات للزوار، تعزيز الإستثمار في القطاع الرقمي؛

¹ وزارة التخطيط والإقتصاد، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، المملكة العربية السعودية، ص: 36.

² رؤية 2030، المملكة العربية السعودية، ص: 41-57. متاح على الرابط: www.vision2030.gov.sa تاريخ الإطلاع: 2018/03/09

* إنشئ صندوق الإستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية سنة 1971 أسهم في تأسيس كبريات الشركة في المملكة وتمويل عدد من المشاريع الإستراتيجية، للمزيد أنظر:

- فتح المجال للقطاع الخاص من أجل تشجيع الابتكار والمنافسة وإزالة العوائق التي تحد من دوره في التنمية، تفعيل دور المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسواق والأعمال بما يسهل للمستثمرين فرص أكبر لتملك بعض الخدمات في قطاعي الصحة و التعليم و غيرها، السعي إلى تحويل دور الحكومة من مقدم أومزود للخدمة إلى منظم ومراقب للقطاعات؛
- تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 97 مليار ريال وزيادة عدد فرص العمل فيه إلى 90 ألف فرصة عمل بحلول 2020، من خلال إجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية في القطاع وإطلاق مجموعة من المشروعات، وتكثيف الاستكشاف ومراجعة تراخيص الاستخراج؛
- تأسيس مناطق خاصة في مواقع منافسة وذات مقومات إستثنائية منها المناطق اللوجيستية والسياحية والصناعية وستتمتع هذه المناطق بأنظمة ولوائح تجارية خاصة من أجل تعزيز الإستثمارات النوعية؛
- رفع نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج الإجمالي المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%؛
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%؛
- تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات وتقنية المعلومات، تحسين جودة الإتصال بالشراكة مع القطاع الخاص والوصول إلى نسبة تغطية 90%، إضافة إلى تعزيز حوكمة التحول الرقمي عبر المجلس وطني يشرف على هذا المسار، دعم المستثمرين المحليين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؛
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

ثالثاً: تقييم نتائج سياسة التنويع الإقتصادي في المملكة العربية السعودية:

حققت المملكة العربية السعودية إنجازات مهمة في مجال تنويع القاعدة الإقتصادية وبذلت جهوداً ملموسة تظهر نتائجها من خلال بعض المؤشرات التالية:¹

- واصل الإقتصاد السعودي نموه القوي خلال عام 2011 مدعوماً بعدد من المتغيرات الإيجابية على الصعيدين المحلي والعالمي؛ فعلى الصعيد المحلي واصلت الحكومة جهود الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تحقيق نمو إقتصادي مستدام من خلال تنويع القاعدة الإقتصادية، ولتحقيق ذلك إستمرت وتيرة الإنفاق الحكومي على مشاريع التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وواصلت الحكومة دعمها لصناديق التنمية الصناعية والزراعية والعقارية وغيرها من صناديق التنمية المختلفة لتحقيق النمو المستدام والمتوازن لمختلف المناطق، والتوجه نحو إقتصاد المعرفة من خلال زيادة الإنفاق على قطاع التعليم والتقنية.

¹ صندوق النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 48، 2012، ص: 21- 25.

○ في سنة 2011 سجل الناتج المحلي للقطاع غير النفطي نمو بنسبة 13.4% وإرتفع معدل نمو القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 14.7% في حين إرتفع ناتج القطاع غير النفطي الحكومي بنسبة 11.5%.

○ إرتفع عدد المؤسسات التجارية بالمملكة بنسبة 24.3% لتبلغ نحو 1070.3 ألف مؤسسة مقارنة بنحو 796.7 ألف مؤسسة مقارنة بعام 2012، وبلغ العدد الإجمالي التراكمي للمصانع في المملكة 5133 مصنع حتى نهاية عام 2011؛

○ سجل الناتج المحلي الإجمالي للسياحة إرتفاعا بنسبة 1% خلال عام 2011 وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو 2.7% في 2011 مقارنة بسنة 2010 حيث بلغت 3.4%؛
وبنهاية فترة خطة التنمية التاسعة سنة 2014 سجلت الصادرات غير النفطية في عام 2014 إرتفاعا بنسبة 8.4% لتصل إلى 186.6 مليار ريال، حيث سجلت الصادرات من البتروكيماويات إرتفاعا بنسبة 9.2% لتبلغ حوالي 143.6 مليار ريال، كما إرتفعت صادرات مواد البناء والمنتجات الزراعية والحيوانية و الغذائية بنسبة 6.2%¹ ومثلت الصادرات وغير النفطية بنهاية سنة 2014 نسبة 15% من إجمالي الصادرات، أما الصادرات النفطية شكلت 83% من إجمالي الصادرات و 2% سلع معاد تصديرها حسب تقرير الإقتصاد السعودي لسنة 2014.

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية والخدمية للمملكة خلال عام 2017 نحو 860.046 مليون ريال مقابل 753.225 مليون ريال خلال العام 2016 بارتفاع نسبته 18.14%، وبلغت قيمة الصادرات السلعية خلال عام 2017 بما في ذلك السلع المعاد تصديرها 791.816 مليون ريال مقابل 688.528 مليون ريال خلال عام 2016 بارتفاع نسبته 15.00%، وكما بلغت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية خلال عام 2017 نحو 177.558 مليون ريال بانخفاض نسبته 14.0% مقارنة مع قيمتها في عام 2016 التي بلغت 177.799 مليون ريال كما بلغت قيمة الصادرات الخدمية 68.23 مليون ريال خلال عام 2017 مقابل 64.697 مليون ريال خلال عام 2016 بارتفاع نسبته 5.46%².

الجدول رقم (01) والجدول رقم (02) يبين تطور بعض المؤشرات الإقتصادية في المملكة.

رابعا: تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية:

تكمن تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة في الإصلاحات التالية:³

¹ وزارة التخطيط والإقتصاد، تقرير الإقتصاد السعودي لعام 2014، ص: 50.

² الهيئة العامة للإحصاءات، مؤشرات الحسابات القومية، المملكة العربية السعودية، 2017، ص: 5. على الرابط:

https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/national_accounts_indicators_2017ar.pdf تاريخ الإطلاع 2017/03/19.

³ أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة لدى صندوق النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص: 6.

- إصلاحات الإطار العام لإدارة الإقتصاد الكلي (سياسات جانب الطلب) تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز الاستقرار في الإقتصاد الكلي ويتمثل في مجموعة السياسات الإقتصادية الكلية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي: السياسة المالية، السياسة النقدية، سياسة سعر الصرف.
- إصلاحات جانب العرض: بحيث يتطلب تنويع القاعدة الإنتاجية تركم رأس المال البشري، إصلاح القطاعين العام والخاص، بناء قاعدة صناعية تدعم عملية الصادرات.

الخاتمة:

من خلال ماسبق يمكن القول أن المملكة العربية السعودية خطت خطوات جادة في مجال تنويع هياكلها الإقتصادية نابع عن إرادة سياسية قوية، تتجلى في مختلف خططها التنموية ليتعزز ذلك في "رؤية 2030" لتؤكد على ضرورة تسخير الظروف والإمكانات التي تزخر بها المملكة للتتطافر جهود الجميع للخروج من التبعية للموارد النفطية التي أثقلت كاهل الإقتصادات الريعية.

التوصيات:

- من خلال دراستنا لتجربة المملكة العربية السعودية في مجال التنويع الإقتصادي يكمن أن نخرج بمجموعة من الدروس المستفادة من هذه التجربة وهي:
- ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية ترغب في تحقيق التنويع الإقتصادي يظهر ذلك في مختلف القوانين و مخططات التنمية؛
 - عدم هدر المال العام الذي هو ناتج في الأساس عن إيرادات الدولة من المحروقات والذي يعتبر إجحاف في حق الأجيال اللاحقة، وعليه يجب توزيعه واستثماره بما يضمن لهم توفير جميع المقومات الأساسية للحياة الكريمة من منشآت وهياكل قاعدية؛
 - توفير جميع الظروف الممكنة لتبني سياسة التنويع الإقتصادي من توفير البنية التحتية الأساسية الداعمة لإقامة مختلف المشاريع؛
 - الإستفادة القصوى من ما تزخر به الجزائر من مقومات طبيعية ومادية وبشرية للخروج من دائرة الإقتصاد الريعي؛
 - الإهتمام بالقطاع الفلاحي بإعتباره قطاع إستراتيجي يكفل تحقيق الأمن الغذائي؛ خاصة أن الجزائر تتربع على مساحة كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة، طاقات متجددة، مصادر المياه، إضافة إلى يد عاملة أغلبها من فئة الشباب؛
 - إعطاء الأولوية للتصنيع والتصدير لتقليل الإعتماد على الريع النفطي؛
 - العاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص وفتح المجال للقطاع الخاص والإستثمار الأجنبي بتوفير جميع الظروف وإزالة كل العوائق بدءا من التشريعات القانونية، للمساهمة في بناء إقتصاد قوي؛

➤ توفير الإمكانيات للبحث والتطوير، وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات ليوكب الإقتصاد الوطني التطورات والمستجدات على المستوى العالمي.

الجدول رقم (01): مؤشرات إقتصادية للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2011-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	المؤشرات الاقتصادية
1.4%	4.1%	3.7%	2.7%	5.4%	10.0%	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)
3.5%	2.2%	2.7%	3.5%	2.9%	3.7%	معدل التضخم (%)
12.1%	11.5%	11.7%	11.7%	12.2%	12.4%	معدل البطالة (%)
528	612	1039	1153	1246	1118	الإيرادات الحكومية (مليار ريال سعودي)
873	976	1100	978	825	827	الإفاق الحكومي (مليار ريال سعودي)
329	446	913	1035	1145	1034	الإيرادات النفطية (مليار ريال سعودي)
199	166	126	118	101	83	الإيرادات غير النفطية (مليار ريال سعودي)
173	190	217	202	191	177	الصادرات غير النفطية (مليار ريال سعودي)

المصدر: وزارة الإقتصاد والتخطيط، مؤشرات إقتصادية مختارة (2011-2016)، المملكة العربية السعودية، 17 ماي 2017

الجدول رقم (02): معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات بالأسعار الجارية

الوحدة (%)

2017	2016	2015	2014	2013	القطاعات
18.53	9.73-	44.91-	7.23-	6.23-	القطاع النفطي
1.95	1.66	9.44	8.56	9.26	القطاع غير النفطي
0.74	1.15	5.56	9.39	10.82	القطاع الخاص
4.55	2.76	19.01	6.58	5.69	القطاع الحكومي
6.08	1.44-	13.70-	1.23	1.47	الناتج المحلي الاجمالي ماعدا رسوم الاستيراد
1.84	0.55-	10.52	11.08	1.49-	رسوم الإستيراد
6.03	1.43-	13.50-	1.30	1.45	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاءات، مؤشرات الحسابات القومية، المملكة العربية السعودية، 2017، ص:10.

قائمة المراجع:

1. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة لدى صندوق النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
2. داودي محمد، التنويع الإقتصادي في الجزائر وأثره على النمو الإقتصادي: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مجاميع المعرفة، العدد3، المركز الجامعي تندوف، 2016.
3. رؤية 2030، المملكة العربية السعودية. على الرابط: www.vision2030gov.sa

4. صبري زابر السعدي، معايير التنوع الاقتصادي الهيكلي في إقتصادات الريع النفطي: حالة السعودية، مجلة المستقبل العربي، العدد 464، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2017.
5. صندوق النقد العربي السعودي، التقرير السنوي 48، 2012.
6. عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنوع الاقتصادي: فهمه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة، المجلد الثامن، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014.
7. غلاب فاتح وآخرون، السياسات و التجارب الدولية الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي حالة (ماليزيا واندونيسيا والمكسيك)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، العدد 1، المركز الجامعي ميلة، مارس 2017.
8. لومايزية عفاف، التنوع الاقتصادي كبديل إستراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، على الرابط: <https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1181>
9. محمد إسماعيل، هبة عبد المنعم، دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية، صندوق النقد العربي، فبراير 2018.
10. المعهد العربي للتخطيط، مفهوم ومحددات التنوع الاقتصادي، الكويت، 2014.
11. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 2، جامعة الكويت، ماي 2011.
12. مهدي سهر غيلان، دور القطاع الزراعي في سياسات التنوع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، حزيران 2008.
13. موسى باهي، كمال رواينية، التنوع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، جامعة ورقلة، ديسمبر 2016.
14. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر: حتمية الانتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنوع الإقتصاد، مجلة الإقتصاد والمجتمع، العدد 5، جامعة قسنطينة 2، 2008.
15. الهيئة العامة للإحصاءات، مؤشرات الحسابات القومية، المملكة العربية السعودية، 2017. على الرابط: https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/national_accounts_indicators_2017ar.pdf
16. الهيئة العامة للإحصاءات، مؤشرات الحسابات القومية، المملكة العربية السعودية، 2017.
17. وزارة الإقتصاد والتخطيط، مؤشرات إقتصادية مختارة (2011-2016)، المملكة العربية السعودية، 17 ماي 2017.
18. وزارة التخطيط و الإقتصاد، تقرير الإقتصاد السعودي لعام 2014.
19. وزارة التخطيط والإقتصاد، موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها، المملكة العربية السعودية.